عليه قبل سبع سنوات في العام ١٩٧٨. واستمر الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد وبالانخفاض ووصل أدناه في العام ١٩٩١ حيث بلغ حوالى ٩٠٠ دولار سنوياً[٢٠].

كما انعكست الاجراءات المذكورة في تدنّي قيمة الانتاج الزراعي وذلك للأسباب التالية[٢١]:

١ ـ انخفاض المساحات المزروعة وخاصة المروية في منطقة الاغوار والسهول الداخلية، بسبب الاستيلاء على مساحات شاسعة من هذه المناطق؛ وبسبب تدني كميات المياه المخصصة للزراعة العربية.

٢ ـ انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي نتيجة للمضايقات الاسرائيلية الخاصة بالقطاع الزراعي من جهة، وسياسة تشغيل العمال في اسرائيل من جهة أخرى.

٣ ـ اعتماد القطاع الزراعي في حصوله على مستلزمات الانتاج مثل الاسمدة والبذور والمبيدات وغيرها من المستلزمات على الاقتصاد الاسرائيلي الذي نظّم هذه العملية ضمن التبادل التجاري غير المتكافىء بين المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي.

٤ ـ وقوف القطاع الزراعي أمام مشكلة تسويق العديد من المنتوجات، واعتماده على التصدير المتذبذب الى الاردن.

من ناحية أخرى انعكس انخفاض الانتاج الزراعي في التدنّي المستمر في مساهمة القطاع في تكوين الدخل القومي للضفة الفلسطينية من ٣٥,٥ بالمئة في عام ١٩٦٨ الى ٢١ بالمئة في العام ١٩٧٧ والى ١٧ بالمئة في العام ١٩٨٦ والى ١٦ بالمئة في العام ١٩٩٠[٢٢].

وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد شهد تطوّراً نسبياً في قيمة انتاجه الاجمالي في السنوات الماضية، وعلى الرغم من ذلك، بقيت مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الدخل القومي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بحدود ٧ ـ ٩ بالمئة كما انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة من ١٣ بالمئة في العام ١٩٧٠ الى ١٠ بالمئة في العام ١٩٨٦. وتراوحت المساهمة حول هذه النسب في خلال السنوات الاخيرة أيضاً، على الرغم من دعم الانتفاضة للصناعة المحلية[٢٣].

وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد تضخّمت بعض الفروع الصناعية، وخاصة تلك التي تخدم الاقتصاد الاسرائيلي، وترتبط معه في علاقات تجارية قوية مثل صناعة الحجر، وبعض مواد البناء الاخرى، وصناعة الاحذية وصناعة النسيج وخياطة الملابس التي تعمل لصالح أرباب العمل الاسرائيليين. كما تجمعت فروع صناعية أخرى كانت تنافس المنتوجات الاسرائيلية مثل الادوية والسجائر والمشروبات الروحية والغازية، ولم تظهر صناعات جديدة خصوصاً في مجال تصنيع الاغذية والصناعات المعدنية[٢٤]. وانعكست الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية في تحوّلات اقتصادية أدّت الى تعميق تبعية اقتصاد الارض المحتلة للاقتصاد الاسرائيلي المهيمن، وإعاقة فرص نموه وتطوير اقتصاد هذه المناطق، كان أبرزها:

- تدني مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وفي التشغيل وتحويل الاقتصاد الفلسطيني الى اقتصاد خدماتي، يقوم بتقديم الخدمات المطلوبة للاقتصاد الاسرائيلي وبأسعار مفروضة عليه، الامر الذي انعكس تدريجياً في انخفاض نسبة الصادرات وارتفاع نسبة الواردات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.
- يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي في تشغيل ما يزيد على ٤٠ بالمئة